سالم توفيق النجفي

الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩). ٢٧٠ ص.

سرمد كوكب الجميل

أستاذ في كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ـ العراق.

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب بعنوان: **الأمن الغذائي العربي** للكاتب سالم توفيق النجفي، وهو ما وقع ضمن دائرة اهتمامي لسبب بسيط مفاده أني، ومذ عرفت الكاتب قبل عقدين ونيف من السنين، وهو مهتم بموضوع الأمن الغذائي، وعلى مختلف المستويات، النظرية والتطبيقية والميدانية، فكان هذا بمثابة الدافع الرئيس في التعرّف على ما تمخّض عنه فكر الكاتب طيلة هذه المدة من السنين. وقد زاد اهتمامي بقراءة الكتاب عندما وجدته قد تزامن مع صدور تقريرين: الأول، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩**، متخذاً من «أمن الإنسان» عنواناً رئيساً له[١]، والأمن الغذائي جزء لا يتجزأ من أمن الإنسان، وهو ما عنى به ذلك التقرير والتقرير الثاني: **تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٩** (*World Investment Report 2009*) الذي صدر تحت عنوان: «الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية»[٢].

وبعد هذه القراءات، يجد المرء أنّ الأمن الغذائي من التحديات الخطيرة التي تواجه حكومات الأقطار العربية وشعوبها، لا بل وأفراد مجتمعاتها، وكون الأمن الغذائي جزءاً مهماً من أمن الإنسان بمفهومه الواسع الذي عرّفه **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩** بأنه «تحرر الإنسان من التهديدات الشديدة والمنتشرة، والممتدة زمنياً، والواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحريته»[٣]، لذا، يصبح الأمن الغذائي على رأس قائمة الأسبقيات الاستراتيجية لمتخذي القرار، والمهتمين بالأمر. ويستنتج القارئ أنّ قرين انعدام

(١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٩: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٩).

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأنكتاد)، **تقرير الاستثمار العالمي ٢٠٠٩: الشركات عبر الوطنية والإنتاج الزراعي والتنمية** (نيويورك؛ جنيف: الأنكتاد، ٢٠٠٩).

(٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، المصدر نفسه، ص ١٩.

الأمن الغذائي هو الجوع والفقر، وهو ما أطلق عليه الكاتب مقاربات في صناعة الجوع، وهما أخطر ما يواجهه الإنسان من تحديات، ربما حتى قبل الخوف والإرهاب والتسلط.

تشخيص الظاهرة

إنّ ما عرضه الكاتب في الصفحتين ١١٠ و١١١ يمثل تشخيصاً دقيقاً للمشكلة، تمثلت في التزايد المستمر للإنتاج الغذائي في الدول المتقدمة منذ عام ١٩٤٩، ممّا شكّل فوائض غذائية لتلك الدول، قابلها انخفاض نسبي ومستمر في الإنتاج الغذائي للدول النامية، ولا سيما الأقطار العربية، فقاد إلى عجز في الغذاء. وقد حلّل الكاتب بالتفصيل هذا الأمر مستشهداً بالسعرات الحرارية، وتراجع ما سمّاه دولة الرفاهية، وانخفاض مساهمة الزراعة والإنتاج الغذائي في تركيبة الدخل القومي، والناتج المحلي الإجمالي، ونصيب الفرد من الغذاء، مما يشير إلى أنّ المشكلة لا تكمن في الدول المتقدمة، وما تنتهجه من فكر وسياسيات، سواء كانت دولية أو عولمية، رأسمالية أو اقتصادية ـ اجتماعية، وإنما مكمن المشكلة في دول العجز الغذائي، وقصور حكوماتها وإداراتها الاقتصادية، التي لا تنمّ عن استراتيجية مصاغة بكفاءة أو تنحو باتجاه هدف ما، وإنما حدوث إخفاقات مستمرة قادت إلى نتائج كارثية، لا على مستوى الغذاء فحسب، وإنما في السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة، وهو ما تشير إليه التقارير الدولية والعالمية منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين.

الملخص التنفيذي

عرض الكاتب في ملخصه التنفيذي عشر نقاط رئيسية، منها في التاريخ الاقتصادي لظاهرة الأمن الغذائي، وفق معرض تاريخي للنظرية الاقتصادية ومفهوم «الأمن الغذائي»، وإمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي الذي يتطلبه نشاطهم وصحتهم، وطبيعة انعدام الأمن الغذائي في البلدان العربية. وقد أرجعه إلى أمرين: **الأول** يوصف بأنه مزمن، وهو ناتج من السياسات الفاشلة، و**الثاني** مؤقت، جراء عدم كفاءة الأداء الاقتصادي والأزمات الطارئة على الاقتصادات الزراعية المحلية، وكيف يصعب فهم إشكالية الأمن الغذائي دون التعرّف على آليات تحليل مسألة العجز الغذائي، وسياسات الدعم. وعرض أيضاً أوضاع الأمن الغذائي العربي في مطلع الألفية الثالثة، وناقش ما واجهه القرن العشرون من تغيّرات، سواء اقتصادية أو تكنولوجية أو بيولوجية، وميّز بين انعدام الأمن الغذائي وسيادة الفقر والجوع بوصفهما نقصاً في القدرات من جانب، ونقصاً في الدخل من جانب آخر، إذ على الرغم من أنه عدّ الدخل من «الشروط الضرورية» لمعالجة الظواهر المذكورة، إلا أن تنامي القدرات الأساسية يعدّ من «الشروط الكافية» لتدنية آثار هذه الظواهر غير المرغوب فيها.

كذلك ناقش الكاتب، كيف يمكن أن يتأثر الأمن الغذائي بنمط الإنفاق الحكومي، وكيف ظهرت «المشكلة الزراعية» في بعض البلدان العربية بوضوح

في مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، ولا سيما عندما اتسع التعارض بين علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج. وقد نجم عن هذا التعارض عدم قدرة الدولة على إرضاء فئات عديدة من أفراد المجتمع، ولا سيما فقراء الريف. واتجهت الإصلاحات الاقتصادية الزراعية التي أعقبت التغيّرات الراديكالية في نظم الحكم نحو إدارة الدولة والمجتمع، ولا سيما في مصر والعراق وسورية والجزائر، مستهدفةً توازناً جديداً بين قوى الإنتاج وعلاقاته بالقطاع الزراعي في البلدان المذكورة، إلا أن تأثير ذلك في مستويات الأمن الغذائي كان محدوداً بحدود ما يتمخّض عن إعادة توزيع الموارد الأرضية، وأشّر تراجع دور الدولة. لذا تقتضي الرؤية العصرية لدور الدولة والسوق في الشأن الاقتصادي، الذي يؤدي إلى خلق بيئة ومناخ مناسبين للأمن الغذائي، والفصل بين «الكيانات المؤسسية» و«التنظيمات الاقتصادية»، وارتباط إصلاح السياسات الزراعية ببرامج «التكيّف الهيكلي»، تفعيل آليات السوق، وتدنية دور الدولة في الشأن الاقتصادي الزراعي. وتظهر المنافع والأعباء تجاه الأمن الغذائي من جراء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وآثارها، وكيف قادت «معادلة الغذاء» في ظلّ اقتصاد العولمة في بلدان العجز الغذائي إلى إشكاليات يصعب معالجتها في الأمد القصير، ولا سيما خارج إطار مفاهيم استراتيجية الأمن الغذائي. وانتهى إلى أن الفقراء العرب... لا يستجدون طعاماً، ولا عطفاً، من أحد، إنما يطالبون بحقوقهم التي اغتصبت في أرجاء متعددة من الوطن العربي؛ في العراق وفلسطين والصومال.. سواء أكان ذلك الاغتصاب من إخوانهم في الوطن أم من الغرباء القادمين من بعيد... ويخلص ملخصه التنفيذي بالقول: «آنذاك سيتساوى هؤلاء وأولئك في ذاكرة الإنسان العربي». وعلى الرغم من اعتقاد البعض أنّ ذلك التناقض سيطويه النسيان.. فهم غير مدركين أن ذلك نوع من التناسي، وليس النسيان... وعندما تعود إلى الأمة العربية حقيقة ذاكرتها عن واقع تفكّكها ومأساة أحوالها.. آنذاك لن يجد الغاصبون مكاناً للاحتماء على قارعة التاريخ.. وآنذاك أيضاً لن يجدي الندم... هكذا علّمنا التاريخ وتجاربه عبر آلاف السنين.

الفصول السبعة

عرض الكاتب بالتحليل والمناقشة والاستنتاج موضوع الأمن الغذائي في سبعة فصول: تناول **الفصل الأول** مدخل تاريخي ومفاهيمي للأمن الغذائي وعولمة الغذاء والجوع، وعالج المنظور التاريخي للبيئة الاقتصادية للأمن الغذائي، وقد خرج منه الكاتب بنتيجة مفادها: إنّ العالم يشهد اتجاهاً جديداً في تاريخ الغذاء، فقد اختلفت بنْيةُ إنتاج الغذاء وصناعته بشكل واسع عبر القرن العشرين، وترتب عليه تغيّرات واسعة في التراكيب والمكوّنات وإدارة أسواقه في العالم.

وجاء **الفصل الثاني** بعنوان: «الأمن الغذائي وعولمة الغذاء (إطار نظري)»، وتضمن أربعة مباحث: **الأول** عرض لآليات تحليل العجز الغذائي، وسياسات الدعم، و**الثاني** ركّز على متضمنات تحرير التجارة والأمن الغذائي؛ فيما عرض **الثالث** الآثار المترتبة على تحرير التجارة الزراعية على

أوضاع الأمن الغذائي العربي، وكان المبحث **الرابع** مناقشاً للسياسات الوقائية للأمن الغذائي في مواجهة تحرير التجارة الزراعية، وقد غلب عليه الطابع النظري.

وكان الأمن الغذائي العربي والإشكاليات الموروثة عنواناً لـ **الفصل الثالث** وعرض سبعة مباحث، هي: السياسات الاقتصادية الزراعية، والمعونات الغذائية، والأزمات الاقتصادية، وحالة الفقر واللامساواة، وكيفية تراجع دولة الرفاهية الاجتماعية، وبيّن مفهوم البيئة وعلاقتها بالأداء والاستدامة، وأخيراً عرض التفكك العرقي.

أما **الفصل الرابع**، فقد تناول الأمن الغذائي العربي في عالم متغيّر، وناقش القدرات الأساسية والخيارات الاجتماعية، والدور المعاصر للدولة في الاقتصادات الزراعية العربية، وبيئة الاقتصاد العالمي، مركزاً على سياسات الإصلاح الاقتصادي، والتوجهات الرئيسة لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وآثار برامج الإصلاح الاقتصادي على أوضاع الأمن الغذائي، وخلص إلى نتيجة مضمونها أنّ سياسات البلدان العربية اتسمت بقصر النظر، فكانت أقرب إلى الإجراءات منها إلى السياسات الاقتصادية، وكان من مخرجاتها فقر وتكريس للمشاكل الاقتصادية، وليس لوضع معالجات اقتصادية جذرية، وتوفير الحاجات الأساسية، ومنها الغذاء لأفراد المجتمع.

ويعدّ **الفصل الخامس** الأهم من حيث عرضه لإشكالية الأمن الغذائي العربي والخيارات المعاصرة، وعولمة الغذاء، ومحدودية الخيارات العربية، والتوجهات الرئيسة لاستراتيجية الأمن الغذائي العربي، فيما عرض **الفصل السادس** الأمن الغذائي العربي وممكناته وأداءه، ومنها ممكنات الموارد الزراعية العربية، ومؤشرات أداء القطاع الزراعي في البلدان العربية، ومؤشرات أداء سياسات الأمن الغذائي العربي الرئيسة، وقيود ومحدّدات سياسات تطوير وإصلاح قاعدة الموارد الزراعية، والمسارات الرئيسة لمستقبل الأمن الغذائي العربي.

وركّز **الفصل السابع** على منهجية الأمن الغذائي العربي، وطرح الكاتب سؤالاً بسيطاً: ما العمل..؟ واختتم الكتاب بالخاتمة، التي ختمها بمداهمة قوات الاحتلال له في منزله. وهنا تذكرتُ أنا أيضاً تلك الليلة الظلماء التي داهمتني فيها القوات نفسها في صيف ٢٠٠٨، والتي يبدو لم يسلم منها دار في مدينتي (الموصل)، لكي تطبع في ذاكرة الجميع وقائع ميدانية بعيدة كل البعد عن التنظير والخيال، وما أتعسها من ذكرى.

ملاحظات عامة

لقد قادتني قراءة الكتاب إلى تدوين عدد من الملاحظات العامة قبل الدخول في وضع رؤية تقويمية للكتاب:

أولاً: غياب الإدارة الاقتصادية الكلية في البلدان العربية

لقد تناول الكتاب الموضوع من الناحية الاقتصادية، وعرض النظريات والدراسات التي تناولت الأمن الغذائي بإسهاب، فشكّل أرضية رصينة للباحثين

والمهتمين في هذا المجال الحيوي في مجالات المعرفة الاقتصادية. ويبدو لي أنّ أهمية العمق الاقتصادي يعدّ أمراً مهماً للغاية لفهم الظاهرة والتعامل معها، ولكن ما هو أهم من ذلك هو كيفية توظيف كل تلك النظريات والدراسات والبحوث، بعد هذا الأمد الزمني الطويل الذي شكّل بكل تفاصيله أرضية للكاتب انطلق منها إلى حيّز المعالجة المنهجية، فكانت بمثابة قيود فرضها الكاتب على نفسه. وهذا يعدّ منهجاً سار عليه الاقتصاديون لعقود من الزمن في العالمين المتقدم والنامي، وهو يؤشر للبعض منهم أنهم انتفضوا على منهجيتهم التقليدية في معالجة الظاهرة، فيما استمر آخرون على تقاليدهم العلمية في ظلّ تجاهلهم الفجوة التي خلقت بينهم وبين متخذ القرار. وقد تعمّقت الفجوة في الدول النامية بشكل كبير، في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد أن بدأت النظم العسكرية تجتاح عدداً من الدول النامية، وبدا متخذ القرار ساخراً مما يطرحه الاقتصاديون على مستوى التنظير والتطبيق.

كنا نقرأ في تراث علم الاقتصاد الحديث أن من طوّر الاقتصاد على مستوى النظرية والتطبيق هو تلك النقاشات والحوارات والجدل والمعارك التي تقودها الأحزاب في برلمانات الدول المتقدمة، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، فكانت تسخّر النظرية لحوار وجدل، فيقال هذه الحكومة كينزية، وتلك نقدية، وأخرى كينزية محدثة. واستطاع الاقتصاديون الوصول إلى حافات المعرفة الاقتصادية، والتركيز على أنّ الاقتصاد يبقى أرضية صلبة، ولكن ما يحتاج إليه متخذ القرار هو إدارة اقتصادية يستطيع من خلالها تحويل تلك الفروض والجدليات والنظريات إلى واقع الحال. وقد استطاعوا بلوغ مآربهم بعد أن صيغت الاستراتيجيات، ووضعت الأهداف، فتحوّلت إلى سياسات وخطط أتت أكلها. وها نحن اليوم نسلب ما حققوه من تقدم وندّعيه من حقوقنا.

ثانياً: غياب اقتصاد الإدارة على مستوى الجزء (الشركة)

إذا اتجهت الحكومات باتجاه الإدارة الاقتصادية الكلية، فإن الجزء وما يمثله من شركات ومنظمات أعمال، قد اتجهت باتجاه اقتصاديات الإدارة، وبات المستثمر، أياً كان فرداً أم شركة، بمثابة متخذ للقرار، ومستخدم لكل النظريات الاقتصادية الجزئية من خلال توظيفها لصالح القرار في بيئة تنافسية صنعها السوق بكل متضمّناته، وباتت البيئة تمثل السوق وقواه، وتقف من ورائها دوافع وحوافز نحو المزيد من العوائد، فتحقق النمو الجزئي، وقاد إلى النمو الكلي. وهنا تتجلى الهوّة الكبيرة بين أمرين:

الأول، ما أثمر من نتائج في الدول المتقدمة طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، ولا سيما بعد الحرب العالمية الثانية.

والأمر **الآخر**، ما نراه من انتكاسات على مستوى المستثمر الفرد أو الشركة في البلدان العربية في تلك الفترة نفسها، التي كانت في معظمها نتاجات طبيعية لبيئة لم يسمح لها بتوظيف الاقتصاد في إداراتها بفعل بيئتها الاستثمارية.

ثالثاً: الموقف من المؤسسات الدولية

أقصد بالمؤسسات الدولية المؤسسات الدولية الرسمية، ومنها منظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. فمنذ بداية تأسيسها، ولغاية هذا اليوم، كان موقف البلدان العربية تجاهها، وما زال، متذبذباً، تبعاً لأيديولوجيات نظم الحكم فيها، أو ربما في عدد منها. ويبدو أن السبب لا يكمن في مضمون دعوات المؤسسات الدولية تلك، وإنما في كيفية التعامل معها. فمثلاً كانت المؤسسات الدولية تدعو الدول النامية إلى مزيد من تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي في عقود الخمسينيات والستينيات، بناء على النتائج الإيجابية التي حققها العالم المتقدم بعد الحرب العالمية الثانية، وتطبيقه للنظرية الكينزية، الذي فُهِمَ تغييراً راديكالياً ينطوي على تأميم الملكيات الخاصة، علماً بأن مسار التحرر الاقتصادي والمالي كان يتجه نحو المزيد من التحرر، وفقاً لاتفاقية الغات وجولاتها، وتقوده منظمات الأمم المتحدة. وقد تبلور الأمر في عقد السبعينيات، وما شهده العالم من تغيّرات نقدية في الولايات المتحدة وبريطانيا، وسياسات تعويم العملات وتحرير أسواق المال وأدواتها، التي فاقمت الوضع الاقتصادي والمالي طيلة عقد السبعينيات، ليتجه العالم نحو المزيد من التحرر المالي. والبداية كانت إعادة الملكيات العامة، وخصخصة المؤسسات العامة، والتوسع في نشوء الأسواق، لينتهي عصر التدويل في عام ١٩٨٩، ويبدأ عصر جديد يطلق عليه «عصر العولمة».

وهنا لا بد من التذكير بضرورة التمييز عند استخدام مفهومي «التدويل» و«العولمة» في الدراسات والبحوث المالية والاقتصادية. ولا بد من التذكير بأنه قد انتهت مرحلة منهج التنظير الاقتصادي التي يقوم مضمونها على تعليق كل الفشل الاقتصادي في المرحلة السابقة، ولا سيما النصف الثاني من القرن العشرين، على الاستبداد والراديكالية والاشتراكية، ولتبدأ مرحلة تعليق الفشل الحالي على عصر العولمة، وما أفرزته من نتائج على الدول النامية، ومنها الأقطار العربية، وما العجز الغذائي والجوع والفقر إلا إحدى النتائج السابقة والحالية لذينك العصرين.

رابعاً: اقتصاد الدولة أم اقتصاد الحكومة؟

كذلك، مما يؤسف له أنّ عدداً غير قليل من الاقتصاديين، وطيلة عقود النصف الثاني من القرن العشرين، لم يرعووا عن أن يكونوا واعظين للحكومات والرؤساء، بدل أن يكونوا منظّرين ومستشارين في صناعة القرار. وهذا ما يلاحظه أي متابع لمسيرة الاقتصادات العربية لمدة تزيد على النصف قرن، ويذكر الجميع الهوّة الكبيرة بين فئتين من الاقتصاديين: فئة **أولى** تنظر إلى ما بعد صدور القرار، وتحاول أن تؤسس فكر القيادة السياسية وصناعتها للقرار، لا بل قد تجد من الاقتصاديين من كان يركب الموجة الحزبية أو السياسية، وينظّر لكل ما هو ليس اقتصادياً بأنه الخيار الاقتصادي الأفضل، وبدوافع مختلفة. والأمثلة كثيرة في بلداننا العربية: قرار الإصلاح الزراعي، وقرارات التأميم، وقرارات إعادة هيكلة الاقتصاد

باتجاه الشمولية والمركزية، ولا سيما في مصر والعراق وسورية، وغيرها من البلدان العربية. وفئة **أخرى** تحاول أن تنظّر، وتتجه في الاتجاه العلمي المنهجي، فلا تجد من يسمعها، فتضع ضالتها في جمعية اقتصادية هنا أو هناك، أو ربما تضع خياراتها باتجاه آخر، فتُحارَب ويشرّد أعضاؤها، أو ينكفئ البعض بين كتبهم وأوراقهم. وقد تجد آخرين مهاجرين إلى دول غربية بعيدة، وآخرين امتهنوا السياسة، لا بل هناك من فقد عقله من شدّة ما رأى، وشرد يطوف في شوارع مدينته، تلاحقه أجهزة النظام.

خامساً: أين الأمن الغذائي العربي؟

وبعد كل هذا وذاك، يبرز اليوم الأمن الغذائي العربي، على أكثر من محفل، كونه يشكّل التحدي الأهم. وإنّ ما يبعث على الأسف أنّ الكاتب، منذ عرفته عام ١٩٨٥ كزميل عمل أكاديمي، يلوّح دائماً بخطر الأمن الغذائي. ومصدر قلقه لم يكن نظرياً، فقد كان يعمل خبيراً زراعياً في عدة منظمات داخل العراق وخارجه. وها هو اليوم، ومن خلال مركز دراسات الوحدة العربية، يضعنا في صورة قاتمة عن وضع الغذاء في بلداننا العربية، وحالة الجوع والفقر التي تتسم بها مجتمعاتنا.

إنّ قراءة موضوعية ومنهجية للكتاب، يمكن أن تضعه في صف متقدم، وهو يشكّل صوتاً صادقاً لمشكلة عربية مزمنة، على الرغم من أنها متأخرة بعض الشيء، ولكن في الوقت نفسه فإن الأمن الغذائي لا يمكن أن يجيّر لمشكلة واحدة، وترك مشاكل متعدّدة وكثيرة لا يقلّ دورها عن غيرها، وهذا ما ركّز عليه الكاتب. لقد ركّز على الزراعة بشكل كبير، وكون الأمن الغذائي مسألة زراعية بالدرجة الأولى، فقد مرّ بسرعة على مشاكل لا تقلّ أهمية عن الزراعة، لا بل هي من مقوّماتها، ومنها مشكلة المياه والصناعة المرتبطة بالزراعة.

لقد توقفت ملياً في موضوع جاء تحت عنوان: «الأمن الغذائي وعولمة الجوع والفقر»، وقد غطى بضع صفحات نوقشت فيها علاقة الأمن الغذائي وغيابه بالعولمة (ص ٥٣).

وعند تحليل ما ورد، يبدو لي **أولاً** أنّ مفهوم الأمن الغذائي لا يمكن أن يرتبط بنقص غذاء الفرد، أو ما يحصل عليه، أو انخفاض نصيبه، وإنما الأمن الغذائي يعني القدرة على توفير (ضمان) الغذاء الكافي. وغياب الأمن الغذائي يعني عدم القدرة على توفير وضمان الغذاء الكافي، وجوهر الخلاف يكمن في أن عدم القدرة على إنتاج أو استيراد أو توفير الغذاء هو غير ما جاء به الكاتب، الذي يشير إلى «إمكانية حصول أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي». والأهم من ذلك يلاحظ أن الكاتب يُرجح الأسباب تارة إلى متغيرات مترابطة، وتارة إلى نمط السياسات الاقتصادية، ومرة ثالثة إلى العولمة.

الأطروحة **الثانية** في طرح الكاتب، هي مسألة الأسباب التي ناقشها (ص ٥٣)، وهي تتعارض مع مفهوم العولمة وسياساتها التي تعتمدها الدول المتقدمة. فمن خلال الشركات عابرة القومية زاد الإنتاج الغذائي، وهذا ما يشير إليه **تقرير الاستثمار**

العالمي لعام ٢٠٠٩، وهو أمر منوط بظاهرة تعدّي الحدود والعولمة التي يضعها الكاتب في خانة أسباب غياب الأمن الغذائي، على الرغم من أنّه لم يألُ جهداً في توضيح وتحليل أسباب غياب الأمن الغذائي، ولكن وقع أسير الوضع السياسي العام والنظرية الاقتصادية ونماذجها ذات اليد الواحدة، وغاب عنه عدد مهم من المواضيع، ومنها:

١ ـ التكامل الاقتصادي والنقدي بين البلدان العربية، الذي غاب عن دائرة النقاش والبحث. وهذا يضع الباحث في الأمن الغذائي وجهاً لوجه مع نموذجي دول الاتحاد الأوروبي ودول الاتحاد الآسيوي، فقد كانا عاملين مهمّين في صياغة سياسات اقتصادية وإدارية فاعلة، ويجيب الكاتب في الصفحات الأخيرة إجابة مقتضبة: «يصعب الوصول إلى صيغ مشتركة للإجراءات التنسيقية والتكاملية على الصعيد الإقليمي أو العربي لإقامة السياسات الساعية إلى أوضاع مرضية من الأمن الغذائي». ويضيف: «ولغرض التنسيق باتجاه الأوضاع التكاملية بين الاقتصادات العربية الإقليمية، يقتضي تحديد قدر مرضٍ من التجانس في الفلسفة الاقتصادية الاجتماعية في ما بين البلدان العربية، ويبدو لي أن المسألة ليست رهينة فلسفة اقتصادية، وإنما الحاجة إلى مزيد من التداخلات الاقتصادية والمالية بين البلدان العربية، وبينها وبين التكتلات العالمية الأخرى».

٢ ـ النقطة الأخرى التي أسجلها على الكاتب أنه أثرانا بالمزيد من النظريات والجدليات، منطلقاً من تحليل نظري للنظريات الاقتصادية والأشكال والمرونات والميول... إلخ، وفي الوقت الذي تعدّ هذه أرضية علمية رصينة، وتعبّر عن إمكانية الكاتب وقدرته الكبيرة في تحليل الظاهرة، إلا أنها مفاهيم علمية مجردة تستخدم ضمن التحليل الاقتصادي الأكاديمي في محاضرة لطلاب جامعة أو في الدراسات العليا، ولا يمكن لها أن تكون خطاباً لكتاب يعالج ظاهرة تقرأها نخب المجتمعات العربية من غير الاقتصاديين أكثر من الاقتصاديين.

إضافة إلى ما ورد، فقد كان الكاتب وهو يعالج الأمن الغذائي أسير الظاهرة الزراعية، وقد أظهر لنا أنّ مشكلة الأمن الغذائي هي مشكلة زراعية بامتياز. وقد تجاهل عناوين رئيسية تناقش ضمن السياقات المنهجية للأمن الغذائي، منها مثلاً: الصيد وموارده الغذائية الكبيرة، وأن البلدان العربية تمتلك سواحل على مختلف بحار ومحيطات الدنيا، من الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب، وأن حجم الاختراقات لأساطيل الصيد العالمية للمياه الإقليمية العربية كانت، وما زالت، متكرّرة، سواء في المحيط الأطلسي، أو المحيط الهندي، أو بحر العرب... إلخ، وأن إخفاق البلدان العربية في صناعة الصيد البحري يعدّ عاملاً مهماً من العوامل المهدّدة للأمن الغذائي العربي.

وأخيراً، وبعد هذا كله، أسجل شكري للكاتب د. سالم توفيق النجفي مرتين؛ مرة لإهدائه الكتاب، رغم أنه لا يمتلك إلا عدداً محدوداً من النسخ، ومرة ثانية لما أضافه إليّ من معرفة في عالم الأمن الغذائي العربي، وجعلني من حيث أدري، أو لا أدري، من دعاة هذا العنوان الواسع، قراءة وبحثاً، كونه من التحديات الخطيرة التي تواجه مجتمعاتنا العربية ■

صدر حديثاً
عن
مركز دراسات الوحدة العربية

التنوع الحيوي والتنمية المستدامة والغذاء (عالمياً وعربياً)

محمود الأشرم

المجتمع المدني والحرب على الإرهاب

كاستوري سين
وتيم موريس

مؤشر الفساد في الأقطار العربية: إشكاليات القياس والمنهجية

حلقة نقاشية

السيميولوجيا الاجتماعية

محسن بوعزيزي